الخلاصة

الحدود السياسية المتوقعة بين الفلسطينيين و الإسرائيليين جعل موضوع المياه المشتركة من اكثر المواضيع حساسية و دقه، حيث يشترك الفلسطينيين و الإسرائيليين في حوضين كبيرين للمياه بالإضافة إلى اشتراك كل من فلسطين، إسرائيل، الأردن، سوريا، و لبنان في مياه حوض نهر الأردن. إن تطبيق مبادئ القانون الدولي للمياه و التي تشمل مبادئ هلسنكي الصادرة عام ١٩٦٦، هو الكفيل بإيجاد حلول تحدد حصص المياه للدول المشتركة في نفس الأحواض المائية.

الهدف الأساسي من هذه الرسالة هو التوصل لنموذج رياضي متعدد المواصفات مبني على أساس القانون الدولي للمياه يسهل اتخاذ القرار لتحديد الحقوق المائية للدول المشتركة في الأحواض المائية، ومن ثم تطبيق هذا النموذج الرياضي على الحالة الفلسطينية لتقسيم الأحواض المائية المشتركة بين الفلسطينيين و الدول المجاورة.

الرسالة طورت أداة متعددة المواصفات تساعد في عملية اتخاذ قرار تحديد الحصص المائية للدول المشتركة في نفس الأحواض المائية مبنية على مبادئ القانون الدولي للمياه و تم تطبيق هذا النموذج على الحالة الفلسطينية لتحديد الحقوق المائية للفلسطينيين، حيث تمت ترجمة قانون هلسنكي للمياه إلى عشرة عناصر أساسية يمكن قياسها و تحديدها و مقارنتها للعديد من الدول، و قد تم اعتماد أوزان مختلفة لكل عنصر من هذه العناصر من خلال توزيع استبيان على خبراء المياه المحليين، الإقليميين والدوليين.

لقد أنجزت الرسالة تحويل العناصر المذكورة أعلاه إلى أرقام يمكن قياسها و مقارنتها، وتوصلت إلى نموذج رياضي يمكن تطبيقه على أي خلاف مائي و تحديد حصص المياه للدول المشتركة في الأحواض المائية، وهذا النموذج يمكن تعميمه على أي خلاف مائي بين الدول المشتركة في الأحواض المائية بغض النظر عن عدد هذه الدول و عدد العناصر المستخدمة و المستنبطة من القانون الدولي للمياه، و هذه المعادلة هي:

$$\text{حصة الدولة j من المياه} = S_j = \sum_{i=1}^{k} W_i * S_{ij}$$

حيث أن:

- S_j هي الحصة النهائية للدولة j
- W_i هو نسبة وزن العنصر i
- S_{ij} هو نسبة قيمة العنصر i

- i = ١، ٢، .... k حيث أن k هو عدد العناصر المستنبطة من القانون الدولي للمياه

- j= ١، ٢، .... n حيث أن n هو عدد الدول المشتركة في الحوض المائي المختلف عليه

و لقد طبق النموذج الرياضي المذكور أعلاه و المبني على أساس القانون الدولي للمياه على النزاع المائي الفلسطيني الإسرائيلي، و العربي الإسرائيلي، و توصلت الدراسة إلى تحديد الحقوق المائية للفلسطينيين، حيث بلغت في حوض نهر الأردن ٢٣٨,٧ مليون متر مكعب في السنة، و بلغت حصة فلسطين في الحوضين الغربي و الشمال الشرقي ١٥١,٢ و ٧١,٢ مليون متر مكعب في السنة على التوالي. و بناءً على هذه النتائج يكون الرصيد المائي السنوي للفلسطينيين من جميع الأحواض المائية المتوفرة في الضفة الغربية هو ٥٦١ مليون متر مكعب.

و ساهم احتساب موازنة المياه المستقبلية للفلسطينيين في حال تطبيق القانون الدولي للمياه على النزاع المائي الفلسطيني الإسرائيلي، في التحقق من وجود وفرة مائية للفلسطينيين لغاية العام ٢٠٣٠ حيث يبدأ العجز المائي السنوي و المقدر ب ٧١,٢ مليون متر مكعب، و تدفع هذه النتيجة أصحاب القرار الفلسطيني إلى البحث عن مصادر مائية إضافية لتكون قادرة على تفادي العجز المائي في المستقبل قبل حصوله.

و بناء عليه تم دراسة البدائل المائية و الممكن تطبيقها في المستقبل للحصول على مصادر مائية إضافية تكون قادرة على سد العجز المائي ومن هذه البدائل ما يمكن البدء به منذ الآن و منها ما يحتاج لتحضير طويل الأمد لتحقيقه ومن هذه البدائل: ١- تطوير مصادر المياه الجوفية المحلية، ٢- ترشيد استهلاك المياه، ٣- تطوير مصادر المياه السطحية المحلية، ٤- إدارة مصادر المياه الجوفية، ٥- دراسة و تقييم أنظمة تزويد المياه. ومن البدائل طويلة الأمد: ١- إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، ٢- تحلية مياه البحر، ٣- شراء المياه من إسرائيل، ٤- استيراد المياه من تركيا باستخدام أكياس ميدوسا ٥- تبادل المياه بين كل من فلسطين، إسرائيل، الأردن و سوريا.